

أدوات السياسة التجارية

1-4: الرسوم الجمركية Tariffs:

الرسوم الجمركية تأخذ شكلين رئيسيين: رسوم نوعية Specific tariffs، التي تفرض كمبرغ ثابت من النقود على وحدة من السلعة، ورسوم قيمية A valorem tariffs التي تفرض كنسبة مئوية من سعر السلعة.

الرسوم النوعية Specific tariff:

الرسم النوعي هو رسم استيراد import duty الذي يعين ضريبة نقدية ثابتة للوحدة المادية من السلعة المستوردة بغض النظر عن السعر. وهكذا، فالرسم النوعي قد يكون \$ 25 للطن المستورد. فاتورة ضريبة الاستيراد الكلية تكون قد فرضت تماشياً مع عدد الوحدات التي تأتي إلى البلد المستورد وليس حسب سعر أو قيمة الواردات. سلطات الضريبة يمكن أن تحصل رسوم نوعية بسهولة لأنها تحتاج فقط لأن تعرف الكمية المادية للواردات التي تأتي للبلد، وليس قيمتها النقدية.

المنتجين المحليين يمكن أن يشعروا بحق أن هذه الرسم الجمركي لا يؤدي مهمة الحماية (بعد التضخم) التي اعتاد أن يؤديها، بالرغم من أن رفاهية المستهلكين تكون قد زادت. التضخم الذي حدث أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ومرة أخرى في شكل درامي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات قد قاد الدول للتحويل بعيداً عن الرسوم النوعية، ولكنها لا تزال توجد على كثير من السلع.

الرسوم القيمية A valorem tariffs

الرسم القيمي يفرض كنسبة ثابتة من القيمة النقدية للوحدة من السلعة المستوردة. وهكذا، إذا كان معدل الرسم القيمي هو 10 %، فإن سلعة مستوردة بسعر عالمي 10 وحدة نقدية سيكون لها ضريبة 1 وحدة نقدية يضاف كرسم استيراد وإذا ارتفع السعر إلى 20 وحدة نقدية بسبب التضخم فإن رسم الاستيراد يرتفع إلى 2 وحدة نقدية. تحافظ الرسوم القيمية على القيمة الحمائية للتدخل في حرية التجارة بالنسبة للمنتجين المحليين كلما زادت الأسعار، وهناك صعوبات مع هذه الأداة الجمركية (أو التعريفية) لأن مفتشي الجمارك يحتاجون لعمل تقدير عن القيمة النقدية للسلعة المستوردة. بمعرفة هذه الحقيقة، فإن مستورد السلعة يميل لأن يقلل من سعر السلعة في الفواتير invoices و بواليص الشحن bills of lading ليخفض عبء الضريبة.

ومن ناحية أخرى، موظفي الجمارك قد يتعمدوا المغالاة في قيمة السلعة لإبطال مفعول التقدير الأقل من اللازم من جانب المستورد أو لزيادة مستوى الحماية والإيراد الجمركي.

بطبيعة الحال، المستورد قد يقلل أكثر من قيمة السلعة ليعوض المغالاة في القيمة من جانب موظفي الجمارك.

الرسوم التفضيلية Preferential duties

الرسوم التفضيلية هي معدلات تعريفية تطبق على الوارد حسب مصدره الجغرافي، البلد الذي يكون قد أعطى معاملة تفضيلية يدفع رسم جمركي مخفض، المثال التاريخي لهذه الظاهرة كان هو نظام تفضيل الكومنولث أو التفضيل الامبراطوري الذي بمقتضاه كانت بريطانيا العظمى تفرض معدل مخفض للرسوم إذا كانت السلعة تأتي إلى بريطانيا من بلد عضو في الكومنولث البريطاني، مثل استراليا، أو كندا، أو الهند.

في الوقت الحالي، الرسم التفضيلي في الاتحاد الأوروبي حيث يمكن لسلعة آتية إلى أحد بلاد الاتحاد الأوروبي (مثل فرنسا) من بلد آخر في الاتحاد الأوروبي (مثل إيطاليا) بأن لا تدفع أي رسوم جمركية. نفس السلعة ستدفع عادة

رسم جمركي موجب إذا كانت تصل من بلد خارج الاتحاد الأوروبي ما لم تكن هناك بالفعل الترتيبات الخاصة الأخرى (مثل اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية).

مثال بارز هو النظام التفضييلات المعمم: "Generalized system of preferences (GSP)"

نظام موجود حالياً حيث يسمح عدد كبير من الدول المتقدمة بالدخول وبدون رسوم جمركية duty-free لقائمة مختارة من المنتجات إذا كانت تلك المنتجات مستوردة من بلاد نامية معينة. هذا الدخول بدون جمارك، كما يوجد رسماً موجباً إذا كانت تلك المنتجات تأتي من بلاد متقدمة أو بلاد نامية غنية أخرى.

الدخول بدون جمارك أو برسوم مخفضة إلى الولايات المتحدة مسموح به أيضاً لمدى واسع من المنتجات تصل من 24 دولة كاريبية، وتمنح معاملة متميزة (موافقة) لمنتجات بوليفيا، كولومبيا، أكوادور، وبيرو في ظل قانون الأندين للتفضيل التجاري لعام 1991.

معاملة الدولة الأولى بالرعاية:

المصطلح يعني - إنه يمثل عدم التمييز في السياسة الجمركية "tariff policy".

افتراض أن الولايات المتحدة والهند تنهي مفاوضات جمركية ثنائية والتي بواسطتها تخفض الهند رسومها الجمركية على أجهزة الكمبيوتر الأمريكية وتخفض الولايات المتحدة رسومها على الملابس الهندية. معاملة الدولة الأولى بالرعاية تنص: على أن أي بلد ثالث والذي يكون للولايات المتحدة معه اتفاق معاملة الدولة الأولى بالرعاية (مثل الصين) عندئذ سيحصل من الولايات المتحدة على نفس الخفض في الرسوم الجمركية على الملابس الذي تحصل عليه الهند. وعلاوة على ذلك، الصين ستحصل أيضاً، إذا كان لها اتفاق معاملة الدولة الأولى بالرعاية مع الهند، على نفس الرسوم المخفضة من الهند على أجهزة الكمبيوتر (إذا كانت الصين تصدر أي أجهزة كمبيوتر إلى الهند) الذي تحصل عليه الولايات المتحدة. هذه التخفيضات للصين تحدث بالرغم من أن الصين نفسها لم تشارك في المفاوضات الجمركية الثنائية. في الواقع، إنها تجعل رسوم الولايات المتحدة على الملابس والرسوم الهندية على أجهزة الكمبيوتر غير تمييزية على أساس البلد أو الأصل.

في الواقع العملي، معاملة الدولة الأولى بالرعاية كانت علامة مميزة لمفاوضات التعريفات الجمركية متعددة الأطراف لما بعد الحرب العالمية الثانية في ظل رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (المنظمة المعروفة بالجات "GATT" التي استبدلت بمنظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995).

قياس مدى ارتفاع التعريفات الجمركية:

باعتبار جميع البلاد لها عدد كبير من معدلات الرسوم الجمركية المختلفة على السلع المستوردة. كيف نحدد متوسط معدل الرسوم الجمركية من هذه التشكيلة الكبيرة؟

أحد المقاييس لمتوسط معدل الرسوم الجمركية لبلد ما هو المتوسط غير المرجح لمعدل الرسوم.

افتراض أن لدينا فقط ثلاث سلع مستوردة مع المعدلات الآتية للرسوم الجمركية: السلعة (أ) 10 % ، السلعة (ب) 15 % ، والسلعة (ج) 20 %.

المتوسط غير المرجح لهذه المعدلات هو:

$$\% 15 = \frac{\%20 + \%15 + \%10}{3}$$

المشكلة مع هذا التكتيك هي انه لا يأخذ في اعتباره الأهمية النسبية للواردات: إذا كان البلد يستورد غالباً السلعة (أ)، فإن هذا المتوسط غير المرجح سيميل لأن يبالغ *overstate* في ارتفاع متوسط رسوم البلد. التكتيك البديل هو أن:

"تحسب متوسط مرجح لمعدل الرسوم. كل معدل رسم يرحح بأهمية السلعة في جملة الواردات".

باستخدام معدلات الرسوم من حالة عدم الترجيح، افترض أن البلد يستورد ما قيمته \$ 500.000 إلى السلعة (أ)، وما قيمته \$ 200.000 من السلعة (ب)، وما قيمته \$ 100.000 من السلعة (ج).

المتوسط المرجح لمعدل الرسوم يكون هو:

$$\frac{(100.000)\%20+(200.000)\%15+(500.000)\%10}{100.000+200.000+500.000} =$$

$$\frac{20.000+30.000+50.000}{800.00} =$$

$$\frac{100.000}{800.000} =$$

$$0.125 \text{ أو } 12.5\%$$

المعدل المرجح 12.5 % يكون أقل من المعدل غير المرجح 15 %، موضحاً أن واردات مخفضة الرسوم نسبياً أكثر من واردات مرتفعة الرسوم تأتي على البلد.

الرسم الجمركي المانع "الباهظ" **A prohibitive tariff** : له معدل يكون من الارتفاع بحيث يمنع الواردات من الاتيان إلى البلد.

معدل التعرفة الاسمي ومعدل التعريفة الفعال:

التمييز بين معدل التعريفة الاسمي *nominal tariff rate* على سلعة ما ومعدل التعريفة الفعال *effective tariff rate*، المعروف أكثر بالمعدل الفعال للحماية *Effective rate of protection (ERP)*.

المعدل الاسمي هو المعدل المذكور في جدول التعريفة الجمركية للبلد، سواء اكان رسم قيمي او رسم نوعي. المعدل الفعال للحماية يعرف بأنه التغير النسبي في القيمة المضافة في صناعة ما بسبب فرض هيكل رسوم جمركية بواسطة البلد بدلاً من وجود تجارة حرة:

$$م ف ح = \frac{ق 1 - ق}{ق}$$

اعتبر موقفاً تكون فيه السلعة (س) هي السلعة النهائية والسلع ص1، ص2 هي المدخلات الوسيطة المستخدمة في عمل (س). افترض أن ص1، ص2 هي المدخلات الوسيطة الوحيدة وأن 1 وحدة من كل من ص1، ص2 تستخدم في إنتاج 1 وحدة من السلعة النهائية (س). السلع الوسيطة ص1، ص2 يمكن أن تكون سلع مستوردة أو سلع محلية تتنافس مع واردات وبالتالي أسعارها قد تأثرت بالرسوم الجمركية على الواردات المنافسة.

افترض انه في ظل حرية التجارة، سعر السلعة النهائية (ثس) هو 1000 جنيه وأسعار المدخلات الوسيطة هي ثص1= 500 جنيه، ثص2 = 200 جنيه.

في هذا الموقف للتجارة الحرة، لقيمة المضافة تكون هي:

$$ق = 1000 \text{ جنييه} - (500 \text{ جنييه} + 200 \text{ جنييه}).$$

$$= 1000 - 700 = 300 \text{ جنييه}.$$

الآن اعتبر موقفاً حيث توجد رسوم حمائية، وجود علامة على السعر (ث) توضح سعر محمي بالتعريف.

افتراض أن معدل التعريف (ت_س) على السلعة النهائية هو 10% وأن التعريف على المدخل ص₁ (ت_{ص1}) هو 5% وعلى

المدخل ص₂ (ت_{ص2}) هو 8%. إذا افترضنا أن البلد هو بلد صغير – تذكر أنه يأخذ الأسعار العالمية كأحد المعطيات

ولا يمكنه التأثير عليها – عندئذ الأسعار المحلية للسلع مع الرسوم الجمركية في الوجود تكون هي:

$$ث_{س} = 1000 + 0.10(1000) + 100 = 1100 \text{ جنييه}.$$

$$ث_{ص1} = 500 + 0.05(500) + 25 = 525 \text{ جنييه}.$$

$$ث_{ص2} = 200 + 0.08(200) + 16 = 216 \text{ جنييه}.$$

القيمة لمضافة في الصناعة (س) في ظل الحماية تكون هي:

$$ق_1 = 1100 - (216 + 525) - 1000 = 359 \text{ جنييه}.$$

الصناعة تكون قد حققت زيادة في قيمتها المضافة بسبب الرسوم الجمركية، ولذلك فإن عوامل الإنتاج (الأرض،

العمل، رأس المال) العاملة في الصناعة (س) تكون قادرة على ان تحصل على عوائد أعلى منها في ظل حرية التجارة.

هناك إذن حافز اقتصادي بالنسبة لعوامل الإنتاج في الصناعات الأخرى لأن تتحرك إلى الصناعة (س). حيث أن

المعدل الفعال للحماية هو التغير النسبي في القيمة المضافة عندما تتحرك من التجارة الحرة إلى الحماية، فإن المعدل

الفعال للحماية (م ف ح) في هذا المثال يكون:

$$= \frac{\text{القيمة المضافة في ظل الحماية (ق1) - القيمة المضافة مع حرية التجارة (ق)}}{\text{القيمة المضافة مع حرية التجارة (ق)}} =$$

$$= م ف ح = \frac{ق1 - ق}{ق}$$

$$= \frac{300 - 359}{300} = 0.197 \text{ أو } 19.7\%$$

وهكذا، عوامل الإنتاج في الصناعة (س) تكون قد استفادت من الرسوم الجمركية، بالرغم من أن المستهلكين يكونوا

قد خسروا.

ضريبة الصادرات Export tax: تفرض فقط على سلع منتجة محلياً التي تكون مخصصة للتصدير وليس للاستهلاك

المحلي. الضريبة يمكن أن تكون نوعية أو قيمية. مثل ضريبة أو رسوم الوارد، ضريبة الصادرات تخفض حجم التجارة

الدولية.

العوائق غير الجمركية للتجارة الحرة:

أشكال أخرى، غير منظورة less visible، من العوائق التجارية. تسمى عادة عوائق غير جمركية non-tariff barriers

للتجارة.

الحصص الاستيرادية (الكوتا) Import Quotas:

هذه الحصص الاستيرادية تحدد أن قدر مادي معين فقط من السلعة سيسمح بدخوله للبلد خلال الفترة الزمنية، عادة سنة. هذا على العكس من الرسم الجمركي، الذي يحدد قدر أو نسبة للضريبة ولكن عندئذ يسمح للسوق بأن يحدد الكمية التي تستورد مع وجود الرسم الجمركي.

تقييد الصادرات الاختياري (التطوعي):

في السنوات الحديثة، ظهر بديل للحصص الاستيرادية، يعرف بتقييد الصادرات الاختياري. نشأ مبدئياً من اعتبارات سياسة. البلد المستورد الذي كان يبشر بفضائل حرية التجارة قد لا يريد أن يفرض حصص استيراد مكشوفة

اشتراط المناقصات الحكومية. هذه الاشتراطات تقيد شراء المنتجات الأجنبية بواسطة الهيئات الحكومية للبلد الأم. على سبيل المثال «قانون شراء الأمريكي» يشترط أن هيئات أن هيئات الحكومة الفيدرالية يجب أن تشتري منتجات من شركات أمريكية ما لم يكن سعر منتج الشراكة أكثر من 6 % فوق سعر المورد الأجنبي. هذا الرقم كان 12 % بالنسبة لبعض مشتريات وزارة الدفاع، ولبعض الوقت استخدم رقم 50%. كثيراً من حكومات الولايات المتحدة لها أيضاً مثل هذه القيود. كمثال آخر، الاتحاد الأوروبي أعلن في 1992 أن شركات المنافع العامة في الاتحاد الأوروبي ستحتاج لأن تشتري مدخلات من موردين من الاتحاد الأوروبي مع تفضيل سعر 3 %.

اشتراطات المكون المحلي:

اشتراط المكون المحلي يحاول الاحتفاظ ببعض القيمة المضافة وبعض مبيعات مكونات المنتج للموردين المحليين. على سبيل المثال، هذا النوع من السياسة سيشرط أن نسبة معينة من قيمة السلعة المباعة في الولايات المتحدة يجب أن يتكون من مكونات أمريكية أو عمل أمريكي. هذه الاشتراطات يمكن أيضاً أن تظهر في البلاد النامية. على سبيل المثال، محاولة إنتاج سيارات في شيلي أثناء فترة «التصنيع عن طريق إحلال الواردات» للتنمية في السبعينات احتوت بشكل مزائد اشتراطات المكون المحلي المقيد. هذه الاشتراطات من الواضح أنها تتداخل مع التقسيم الدولي للعمل طبقاً للميزة النسبية، حيث أن المصادر المحلية للأجزاء والعمل قد لا تكون مصادر منخفضة التكلفة للعرض.

التصنيف الإداري (الجمركي):

النقطة هنا واضحة. نظراً لأن الرسوم الجمركية على السلع التي تأتي على البلد تختلف حسب نوع السلعة، فإن الضريبة الفعلية التي يتم تقاضيها يمكن أن تختلف حسب البند الجمركي الذي تصنف فيه السلعة. هناك بعض الانحراف بالنسبة لموظفي الجمارك، كما يوضحه المثال الآتي:

في أغسطس 1980، رفعت مصلحة الجمارك الأمريكية معدل التعريف على الشاحنات الخفيفة المستوردة ببساطة عن طريق نقل البند الجمركي. قبل ذلك، الشاحنات غير المجمعة «أجزاء» الشاحنات كانت تشحن إلى الساحل الغربي وتجمع في الولايات المتحدة. معدل التعريف كان 4 % ومع ذلك. مصلحة الجمارك حكمت بأن الواردات لم تكن «الأجزاء» وإنما العربة نفسها. الرسم المستحق على العربة كان 25 %. من الواضح أن قرارات التصنيف التحكيمي يمكن أن يؤثر على حجم التجارة.

إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة:

إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة تتكون من عدة خطوات سياسة ذات طبيعة تجارية التي ترتبط بنشاط الاستثمار الأجنبي داخل البلد. الأمثلة هي «متطلبات الإنجاز» التي بواسطتها يتعين على المستثمر الأجنبي أن يصدر

نسبة معينة من الإنتاج (وبالتالي يكسب صرف أجنبي للبلد المضيف)، واشتراطات تستلزم أن تكون نسبة معينة من المدخلات المستخدمة في المنتج النهائي للمستثمر الأجنبي من أصل محلي. هذه الإجراءات تحدث غالباً في البلاد النامية وهي تشوه نمط التجارة عن نمط الميزة النسبية.

سياسات أخرى محلية تؤثر على التجارة:

هناك أنواع عديدة من السياسات تستهدف السوق المحلية يكون لها أيضاً مضامين مباشرة بالنسبة لتدفقات التجارة. المعايير الصحية والبيئية، والأمان تطبق بواسطة الحكومة على كل من المنتجات المحلية والأجنبية. بالتأكد، يجب حماية المستهلكين المحليين للسلع الأجنبية من الملوثات ومصادر الأمراض، ولكن بعض الاقتصاديين يدعون أن القيود تكون زائدة عن الحد في بعض الأمثلة وتحتوي عنصر حمائي. (مثال هو القيد الأوربي على استيراد اللحوم الأمريكية التي تحتوي على إضافات هرمونية). وبالمثل، الحكومات تشترط أن جميع منتجات، أجنبية ومحلية، يجب ان تقابل متطلبات معينة للتغليف والتسمية labeling، وبالإضافة إلى ذلك، المعاملة المتناقضة لحقوق الملكية الفكرية (عن طريق براءات الاختراع)، حقوق التأليف... إلخ) عبر البلاد يمكن أن تشوه تدفقات التجارة الدولية. في دورة أوجواي للمفاوضات التجارية، تم التوصل إلى اتفاقية عن توحيد مثل هذه الممارسات، والتي تعرف عادة باتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة (تريبس).



جامعة
المنارة
MANARA UNIVERSITY